الحرب الاقتصادية: الظاهرة وتجلياتها في سياسات القوى الكبرى

د/ عمر بوكركب

جامعة لونيسي علي –البليدة 2، (الجزائر)

boukerkebomar@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/09/23 تاريخ القبول: 2022/12/26 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص: بدأ استعمال مصطلح "الحرب الاقتصادية" حديثا، فهو يعود إلى نهاية القرن العشرين، لكن الظاهرة ليست جديدة. وقد ساهمت عدة مؤشرات مثل نهاية الحرب الباردة والمسار الذي اتخذته ظاهرة العولمة في بروز الرأي الذي فرض نفسه تدريجيا والقائم على افتراض أن الحرب الاقتصادية ستتخذ الصورة المتطورة وتصبح الشكل الحديث لظاهرة الحرب لأننا نشهد تركيزا كثيفا على هذا الموضوع الذي بدأ الاهتمام به وتطور بقوة منذ ثلاثين سنة والذي يجد تفسيراته تتمحور حول المنافسة داخل منظومة اقتصادية وسياسية معولمة، هذه المنافسة لا تجري بين الشركات فقط وإنما أصبحت تحدث بين الدول والأمم، بحيث يمكن لذلك أن يرهن ويعيد النظر في جوهر ومسائل النزاعات العسكرية لأننا نشهد استعمالات متعددة ومتنوعة لأدوات وسياسات غير عسكرية تنتهجها الدول لقضاء مصالحها و خدمة استراتيجياتها. إن الحالة هذه تدعو إلى الرجوع إلى موضوع الجيوبوليتيك وضرورة التساؤل حول تحولات ومستقبل ظاهرة الحرب من جهة، ومن جهة أخرى حول المسار الذي يمكن للنظام العالمي أحادي القطبية الذي تدافع عنه الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتزعم منظومة مبدأ حرية المبادلات الاقتصادية بين الأمم.

الكلمات المفتاحية: الحرب الاقتصادية، الحرب، المنافسة الكبرى، العولمة، النظام الدولي.

Abstract: *If the concept of "Economic War" began to be used at the end of the twentieth century, the phenomenon; is not new. However, it seems that the end of the cold war and the trajectory taken by the phase of globalization which is still in progress have imposed the opinion according to which economic warfare would impose itself, henceforth, as the modern form of war. ; because we are witnessing a focus on this theme which has been gaining momentum over the past thirty years and which is explained by the fierceness of competition in a globalized economy not only between companies but also between States and nations; which, in the end, could mortgage the question of the topicality of military conflicts.*

This invites us to return to geopolitics and to focus on the transformation and future of the phenomenon of war as well as the trajectory that the unipolar international system defended by the United States of America, champions of "Freedom" can take. swinging" which ultimately undermined its position as international leader given the rise of other competing powers.

How can you define economic warfare? What are its manifestations in the history of international political and economic relations? What are the instruments of economic warfare? What are the policies followed by the great powers in their economic wars?

key words: *Economic war, Laguerre, Hyper-competition, Globalization, International system.*

1.مقدّمة:

يعيدنا مفهوم الحرب الاقتصادية إلى تفعيل الدول لمجموعة من السلوكيات موجهة للبحث عن القوة التجارية، الصناعية والتكنولوجية والمالية وفي النهاية المكانة الدولية. وإذ أن بعض هذه السلوكيات لا تعتبر جديدة في تاريخ العلاقات الدولية فإن مسار العولمة قد فتح الباب أمام منافسة حادة بين الدول بسبب بروز قوى عديدة والتطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذلك العولمة المالية حيث أصبحت تشهد الدول فيما بينها مواجهات حادة بهدف التحكم في مصادر الطاقة وغزو الأسواق أو مراقبة الابتكارات التكنولوجية. هذه المؤشرات فتحت الباب أمام عديد من الأطروحات والنقاشات يرى الكثير منها أن الحرب في عصرنا هذا هي حرب اقتصادية، وبالتالي، يجب علينا إعطاء الأولوية للحقل الجيو-اقتصادي على حساب الجيوبوليتيك. فالعالم يشهد حاليا حربا اقتصادية تتجلى في عدة مظاهر هي الأسواق ضد الدول، اليوان ضد الدولار، الأورو ضد الدولار، الصين ضد باقي العالم، الشركات المتعددة الجنسيات ضد العمال، المخابرات ضد الشركات والضرائب ضد التهرب الضريبي.

هل يمكن اعتبار الحرب الاقتصادية الشكل الجديد لظاهرة الحرب؟ هل تعتبر الحرب الاقتصادية مضهرا جديدا في تطور النظام الاقتصادي والسياسي العالمي؟ وهل تشكل حقيقة خطورة على الأنساق العالمية وتوجهاتها؟ وماهي السياسات المتبعة من طرف القوى الكبرى في ممارسة حروبها الاقتصادية؟

تنطلق هذه الدراسة من ثلاث فرضيات رئيسية:

1- أن الحرب العسكرية باعتبارها نزاعا ذو شدة عالية في الفضاء العالمي تتجه نحو ترك المكانة لشكل جديد من الحرب هو الحرب الاقتصادية.

2- أن العالم، بالرغم يشهد تحولا حادا في المنافسة والبحث عن القوة من الميدان السياسي إلى الميدان الاقتصادي.

3- أن الاقتصاد العالمي أصبح مجالا جديدا للمعارك بين الدول.

2. التعريف بالحرب الإقتصادية

1.2 أصل المصطلح ووصناعته:

يعتبر الفرنسي برنارد إيزامبير Bernard Esambertأول من استعمل كلمة "الحرب الاقتصادية" وكان ذلك سنة 1971 في حوار له مع مجلةLes Informations ، وكان حينها مستشارا للرئيس جورج بومبيدو حيث عمم هذا المفهوم على "الأمم" وليس على الشركات فقط ; وفي سنة 2020 أعاد ايزامبير، في احدى مقالاته التذكير بنفس الجملة اذ يقول أن : " العالم قد تغير : فالأمم كلها تمارس فيما بينها حربا اقتصادية خارج حدودها ' و يعتبر تسارع عمليات اعادة الهيكلة المالية مؤشر على ذلك حيث تشارك اليوم كل شركة في هده الحرب العالمية. (Esambert,2020) غير أن هذا المفهوم قد تم إحيائه في التسعينات من القرن العشرين من طرف التيارات الفكرية المهتمة بالاقتصاد السياسي الدولي. وهو من الناحية الفكرية

مفهوم ليس بجديد حيث استعمله أصحاب التيار الماركنتيلي في القرنيين السادس عشر والسابع عشر، كما استعمله أصحاب المدرسة التاريخية الألمانية في القرن التاسع عشر وكذلك المدرسة الماركسية لكننا لا نجد استعمالاته في أدبيات المفكرين الكبار للفلسفة السياسية والعلاقات الدولية والاقتصاد من هوبز إلى ريمون أرون مرورا بجون ستيوارت ميل، أدم سميث، ريكاردو أو فريديريك حايك..إلخ. فهو مفهوم يعيدنا مباشرة إلى النظرية الليبرالية (Bosserelle,2011.p168)التي راحت منذ نهاية القرن الثامن عشر تدافع عن أطروحة حرية العمل وتطور "اقتصاد الأمم" لكن بهدف خلق علاقات سلمية بين الدول انطلاقا من فكرة أن السوق يضفي طابع الأمن على المنافسة، وأن السلم الذي يسمح به المنطق التجاري يجب أن يمثل قواعد التطور المتجانس وليس الصراعي للنظام الرأسمالي، وهي مواقف وحجج تضحض النظريات الليبرالية المعاصرة التي تتجنب الكلام عن الحرب الاقتصادية وقضايا السلطة (القوة) وتبعدها عن مجال دراستها(Bosserelle,2011.p169)، بالرغم من أن التاريخ يثبت أن الاقتصاد لم يستطع أبدا أن يقضي عل العنف الذي يحدد بصفة دائمة جزء من العلاقات البشرية وأن "التجارة السلسة" لا تؤدي إلى معادلة رابح-رابح كما يدعى ذلك هؤلاء الليبراليين لأن المنافسة الاقتصادية تترك دائما الخاسرين أولئك الذين لم يستطيعوا بيع سلعهم وأولئك الذين لم يستطيعوا شراء سلع.(Laidi,2015.p10)

كما يحيلنا هذا المفهوم إلى مجموعة من الانتقادات تتلخص في اتجاهين رئيسيين(Delbecque,2015.p19) :

الاتجاه الأول: يركز على الخاصية "الهجومية" للحرب الاقتصادية وبفضل استعمال مصطلح "المنافسة الكبرى Hyper compétition "الذي استعمله وشرحه الأمريكي ريشارد دافني .Richard d'Aveni وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من قضايا الوطنية الاقتصادية والحمائية ويصلون إلى فرضيات ترتكز على "الصورة العدائية" للعلاقات الصناعية والتجارية والمالية العالمية.

الاتجاه الثاني: ينتقد أصحابه مفهوم الحرب الاقتصادية من منطلق أن مصطلح "الحرب" لا يتلاءم مع الحقائق التي نحن أمام وصفها، فالحرب الاقتصادية هي ليست مواجهة عسكرية بل هي شكل ديكوري من المواجهة ويعتبرونها ظاهرة ميثامورفوزية وتحول بسيط يؤدي إلى الضرر. وبالتالي فإنه من زاوية الإستراتيجية لا يوجد أمامنا براديغم للحرب الاقتصادية صالح للتطبيق بمعزل عن عالم الدفاع والإشكاليات العسكرية ومسائل غزو الأسواق والفضاءات التنافسية (Delbecque ,2015). وبالرجوع إلى الوراء فإن التنظير للحرب الاقتصادية يبقى حقلا فارغا إذ يعتبر الألماني فريديريك ليست Friedrich List في القرن التاسع عشر من القلائل الذين فرضوا أنفسهم في هذا الموضوع، حيث يرى أن نظام الاقتصاد السياسي للدول يشكل حافزا للحرب وهذا يعني أن رؤيته تتقارب مع النظرة الماركسية حول الإيديولوجيا المهيمنة ' فقد دعا فريدريك ليست إلى حماية الصناعات الوطنية الصاعدة كرد فعل على سياسات بريطانيا المشبعة بأفكار التبادل الحر المطلق، ودعى إلى حماية الاقتصاد خلال فترة "تعليمية" انتقالية عبر فرض ضرائب جمركية تبلغ 60 % قبل أن تصل الصناعة الوطنية مرحلة متقدمة تمكنها من بلوغ المنافسة الحرة التي حصرها بين "الاقتصاديات المعقدة" بمعنى المتطورة حاليا(Colle,2014.p16). أما في

القرن العشرين فقد اعتبر جون مينارد كيتز أن اتفاقيات فرساي سنة 1919 كانت حربا اقتصادية ضد ألمانيا تمنعها من استغلال والحفاظ على موارد قوتها(Colle,2014.p17)، بينما ربط كل من بول كنيدي (1987) و إدوارد لوتواك Edward Lutwark (1993)، في أعمالهما الحرب الاقتصادية بتخوف القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من بروز قوى أخرى تتقارب معها(Colle,2014.p18).

2.2 العولمة وتطور استعمال مفهوم الحرب الاقتصادية:

بالرغم من الإشارة التي قدمها إيزامبير سنة 1971 إلا أن مفهوم "الحرب الاقتصادية" لم يعد إلى الاستعمال إلا بعد سنة 1990 وعن طريق مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم إيزامبير نفسه عبر مؤلفه "الحرب الاقتصادية العالمية" (1990). وكريستيان سميث (1991) والأمريكي ريتشارددافتي1994)). وقد لعبت ظاهرة العولمة محفزا رئيسيا في عودة المفهوم إلى الاستعمال باعتبار أن العولمة قد تزامنت مع زوال الاشتراكية-الشيوعية وأخذت مكانها وأصبحت ركيزة وأساس كل استراتيجيات وسياسات الدول الرأسمالية الغربية. فقد لاحظ إيزامبير أن "الحرب الباردة قد ذهبت وأن الحرب الاقتصادية قد أخذت مكانها... وبما أننا نعيش حالة الحرب الاقتصادية فإن غزو الأراضي سيستبدل بغزو الأسواق"(Esambert,2020). فقد أفرزت العولمة "ثقافة" مبنية على خوف المواطنين وفي نفس الوقت الدول من رؤية مستوى معيشتهم أو هوياتهم تضرب من قبل مسار العولمة' إذ دفعت "ثقافة الخوف" هذه إلى تطوير التصورات السياسية الهادفة إلى هيكلة عالم المستقبل وتحديد المكانة التي سيكون عليها كل الفواعل: الدول، الشركات والأفراد (Oubrich et Pomes ,2008.p85). ففي ظل العولمة نحن أمام "اقتصاد الوفرة والمنافسة" الذي أصبح قائما على آلية غزو الأسواق الجديدة، بحيث سيستلزم على الشركات بيع سلعها وخدماتها في إطار مناخ تنافسي منهك دفع بالمنظومة الرأسمالية إلى التخلي عن الأخلاق، فتحول اقتصاد الوفرة إلى مواجهة الجميع ضد الجميع، ودخلت كل الفواعل الصناعية المنتشرة عبر العالم في منافسة حادة بين بعضها البعض(Delbecque,2015.p21). وقد لعبت الشركات المتعددة الجنسية دورا كبيرا في تطور المبادلات التجارية العالمية وكان السبب في ذلك هو سمعتها وشهرتها، لكن حجمها هذا لم يحجب سمعة ودور الشركات الأخرى الناشطة على المستوى المحلي للدول والتي تمارس التصدير بقوة، مثلها مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي اندمجت بدورها في مسار العولمة لمواجهة منافسيها المقبلين من كل الاتجاهات(Esambert,2020). إن الكلام عن الحرب الاقتصادية من هذا المنظور قد أدخل النقاش حول "العولمة السعيدة" التي بجلها آلان مينك Alain Minc في تناقض بين المزايا المحتملة والواقع الحقيقي لمسار العولمة، كما تتعارض الحرب الاقتصادية مع فكرة "نهاية التاريخ لفوكوياما "(Bouttini,2022).

3-2 التعريف بالحرب الاقتصادية:

إذا كانت الحرب من منظور كلوزفيتش هي "مواجهة"، فإن هذا المنظور لا يدرج الحرب الاقتصادية في المواجهات بين الدول لأنه يحصرها في الجانب العسكري بين وحدات متأسسة، دولتين، جيشين، أو بين

أمتين، شعبين أو بين حلفين يتكونان من نفس العناصر' بينما تدل الحرب الاقتصادية أننا أمام تحول لفضاءات النزاعات وتوسعها بحيث أصبحت تمس الفضاءات السبرانية، التجارة العالمية، المالية العالمية والفضاء الإعلامي...إلخ (Delbecque,2015.p20). وإذ نحن أمام غياب الإجماع حول تعريف ظاهرة "الحرب" لدى المفكرين الذين اهتموا بها) كلوزفيتش، بينكر شويك schoek Bynker ، ادغار موران Edgar Morin، غاستون بوتول...G.Bouthoulإلخ (فإننا كذلك أمام غياب هذا الإجماع بين من تناولوا مفهوم "الحرب الاقتصادية" بحيث يبقى غامضا وليس دقيقا. فالفرنسي كريستيان هاربولو Christian Harbulot يعرفها بأنها"التعبير الأقصى لعلاقات القوة الغير عسكرية، وهي تحدث بين الدول، كما تلعب الشركات دورا جزئيا فيها(Harbulot,2014.p13)"، ويرى أن الحرب الاقتصادية من زاوية ترتيب علاقات القوة هي الأهم في تاريخ الإنسانية (مع الحرب) مقارنة بأنواع الحروب الأخرى مثل الحرب الثقافية، الدينية، الدبلوماسية..إلخ .(Harbulot,2014)أما كريستيان سميث Christian Schmidtفقد فرق بين الحرب الاقتصادية التي تدور بين الشركات والحرب العسكرية التي تدور بين الأمم، فالحرب الاقتصادية في رأيه هي "صنف من الحرب وهي سلوكيات وأفعال من اختصاص الوحدات الاقتصادية ضد إرادة الوحدات الأخرى الناشطة في نفس المجال.(Schmidt,1991)"ويعرفها علي لعيديAli Laidi بأنها "حالة حرب"" وبالتالي فهي "ليست صراع بأيد مسلحة.(Laidi,2015.p9)"كما يعرفها بأنها "استعمال للوسائل الغير قانونية أو الغير شرعية بهدف الحفاظ على السوق أو غزوها وهي الرجوع إلى العنف في المبادلات التجارية، عنف يمارس على مستوى الحقل الاقتصادي.(Laidi,2021)"أما في نظر باسكال بونيفاس Pascal Bonifaceفالحرب الاقتصادية هي "تعبئة كل الإمكانيات الاقتصادية للدولة في مواجهة الدول الأخرى بهدف الزيادة في القوة أو مستوى تعبئة السكان .(Bosserelle,2011.p170)"أما فريديريك موني Frederic Munierفيعرفها بأنها "مواجهة بين الأمم عبر الاقتصاد ومن أجله 'وتوسيع هذا المصطلح يدفعنا إلى إدراج المنافسة الاقتصادية التي هي في النهاية الحقل المشترك للشركات.(In Bosserelle,2011)"وهو ما ذهب إليه الأمريكي ريتشارد دافني R. Daveni الذي حصر الحرب الاقتصادية في مفهوم "المنافسة الكبرى Hyper " compétitionبحيث يرى أن "المنافسة القانونية قد أصبحت قديمة وبالية لأننا نعيش عصر جديد من المنافسة الكبرى بين أسواق الطيران، الصيدلة، الخدمات, المالية، الصحة، الإلكترونيات، الاتصالات، صناعة المشاهدة، صناعة الكمبيوتر، وأن الحقائق الجديدة لهذا العصر تصدم أغلبية القيادات التنفيذية للشركات .(D'Aveni,1998)"ويندرج مفهوم المنافسة الكبرى عند ريتشارد دافني مع ظروف الديناميكية التي شهدتها التجارة العالمية وظهور دول جديدة مشاركة مثل الصين، فبقدر ما أنها فواعل مصدرة، أصبحت هذه الدول من كبار المستوردين، هذه الحالة حولت التجارة العالمية من وضعية التكامل إلى وضعية المنافسة بسبب الحجم الذي أصبحت تتميز به هذه الدول وشركاتها المتعددة الجنسية وما نتج عنه من ضغط هائل على الأسعار وكلفة الإنتاج فتطورت المنافسة ليس فقط حول المنافذ والدخول إلى الأسواق، بل أيضا حول الموارد .(Cateura,2015.p37)وفي ظل هذه البيئة فإن السوق قد تحول بالنسبة إلى الدول والشركات إلى معارك حقيقية، وتحول المتنافسون إلى أعداء مهددين لبعضهم

البعض، فأصبحت الشركات لا تهتم ببنية السوق بل إن سلوكها بات يتميز بالتغير « Métaphore » في صورة الحرب العسكرية حيث تمارس هذه الشركات المراوغة، الهجوم، والدفاع في حرب هدفها هو الحصول على جزء من الأسواق.(Cateura,2015)

إن ما يهمنا هنا هو أننا نشهد خارطة جديدة للعالم، ترسمها المنافسة والمشاركة في المبادلات العالمية وهيمنة الثروة الفردية. وعليه فإن "الذي أصبح يهم هو ليس الصواريخ ولا أقل من ذلك الايديولوجيات، بل غزو الأسواق والمكانة الاقتصادية"(Esambert,2020). وتعيدنا هذه الحالة النظرية التي تبعد ظاهرة الحرب الاقتصادية عن موضوع المواجهة "بأيد مسلحة"' إلى علم البوليومولوجيا Polémologie عند غاستون بوتولGaston Bouthoul الذي فرق بين الحرب والحرب الاقتصادية حيث أدرج هذه الأخيرة ضمن تحولات ظاهرة الحرب التي "تلعب بدورها دورا كبيرا في التحولات الاجتماعية"(Bouthoul,1973). وإذا أخذناها على هذا الأساس فإنه سيستوجب علينا أخذ بعض الاستثناءات التي يقدمها تاريخ الأحداث الاقتصادية، فقد استعملت بريطانيا السلاح خلال حرب الأفيون الأولى (1840-1842) ضد الصين لإرغامها على إعادة فتح سوقها أمام تجارة الأفيون، حيث برزت تسمية "دبلوماسية المدافع" ' كما أن محاربة الاقتصاد الموازي خاصة أعمال المافيا والجريمة المنظمة (بيع السلاح، المخدرات، تبييض الأموال، التقليد..إلخ)، تتطلب استعمال القوة المسلحة، غير أن هذه الأمثلة هي حالات شاذة، لأن الغالبية العظمى لمعارك الحرب الاقتصادية لا تتخذ صورة الصراع المسلح، وهذا لا يعني كذلك أنها تجرى بدون عنف وبدون استعمال للقوة، بل بالعكس، فإن التنافس الاقتصادي الذي يؤدي ببعض الفاعلين (الدول والشركات) إلى العودة إلى السلوكات الغير شريفة وأحيانا غير شرعية تكون نتائجه عنيفة(Laidi,2015.p9). وهو الذي دفع بالبعض إلى تأكيد فرضية العلاقة الوثيقة والمعقدة بين الاقتصاد والحرب باعتبار أن هذا وذاك هما دوريا غاية ووسيلة، بحيث أن الحرب يتم ربحها عند التحضير لها وأن الاقتصاد هو نفسه سلاحا للحرب يوجه لتفقير الدول العدوة أو زعزعة استقرارها(Fontanel et Bensahel,2002)' خاصة وأن العالم يعيش حالة "الرعب النووي" إذ يمنع وجود السلاح النووي التفكير في النزاعات الشاملة بين القوى الكبرى من منظور الحرب العسكرية وإبقاءها في زاوية العقلانية وهو ما يفسر في جزء منه تحول ظاهرة الحرب في الميدان إلى المواجهات الاقتصادية(Harbulot,2014.p12).

3. تطور الحرب الاقتصادية أهدافها وأدواتها:

1.3 تاريخ الحرب الإ'قتصادية:

لقد حملت الحرب الاقتصادية عبر التاريخ محتوى معرفيا ارتكز على مفهوم "الحرب التجارية"، بمعنى تلك المواجهات التي تحدث بين دولتين على الأقل عبر أدوات تطورت عبر الزمن، فخلال الفترة المركنتيلية اتبعت القوى الأوروبية سياسات حمائية ضد بعضها البعض، فقد قام كولبيرColbert ، وزير الصناعة الفرنسي في عهد الملك لويس الرابع عشر (وقبله بارثيميلي دولافيماس Barthelemy de Laffemas وزير هنري الثامن) ،بتقوية مراقبة الدولة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي خلال المنتصف الثاني من القرن السابع عشر وذلك بهدف حماية الصناعة الوطنية الصاعدة، حيث تم رفع الرسوم

الجمركية بكثافة عبر مرحلتين (سنة 1664 ثم سنة 1657) لمواجهة المنافسة الشديدة التي فرضتها السلع الهولندية، ودخلت الدولتين في صراع جمركي حاول كل طرف تحطيم تجارة الطرف الآخر وانتهى الصراع بحرب مباشرة حيث احتلت فرنسا المتحالفة مع بريطانيا بعض الأراضي الهولندية سنة 1672، واستمر النزاع إلى غاية 1678(Brasseul,2015.p15). كما يعتبر الحصار القاري الذي ضربه نابليون على بريطانيا سنة 1806 حربا اقتصادية شاملة، حيث لم يسمح لأية باخرة تجارية بريطانية الرسو في الموانئ القارية الأوربية، والهدف من ذلك كان الإضرار بنظام الصادرات الإنجليزية من المنتوجات الصناعية وإحلال مكانها المنتوجات الفرنسية التي كانت تمثل الرتبة الثانية بعد بريطانيا المنافسة وتوجهها (أي المنتوجات الفرنسية) نحو أوربا وقد كان من نتائج هذا الحصار إضرارا حقيقيا بالاقتصاد الإنجليزي حيث انهارت العملة وتراجع الإنتاج الصناعي وسمح ذلك في المقابل للصناعة الفرنسية بالتطور وتحقيق المنافسة(Brasseul,2015). وإذا رجعنا إلى حدود تطور الرأسمالية الصناعية منذ القرن التاسع عشر سنجد أن الدول استعملت سياسات الحمائية، وإلى غاية الحرب العالمية الثانية كان السلاح الجمركي هو الأكثر شيوعا لكن وفي إطار سياسات الحمائية الجديدة التي تطورت منذ سبعينات القرن العشرين فإن الأدوات الغير الجمركية هي التي تم تعبئتها وتنفيذها من طرف الدول مثل التدعيم، إعادة التقييم التنافسي للعملات، التعويم، التقنين. إلخ، بحيث تحول مفهوم الحرب الاقتصادية ليصبح تعبيرا يقصد به تلك الاستراتيجيات التي تتبعها الدول لترقية مصالحها الاقتصادية الوطنية ذات الأولوية القصوى حيث نجد تعريفات باسكال بونيفاس ومونييه التي قدمناها سابقا، تصب في هذا الاتجاه(Bosserelle,2011.p70).

2.3 أهداف الحرب الاقتصادية وأدواتها:

تستعمل الحرب الاقتصادية من طرف الدول كسلاح لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات وهي:(Fontanel,2019)

1- إضعاف وإجبار عدو محتمل أو موجود.

2- ممارسة أفعال تأديبية ضد دولة أو مجموعة من الدول من أجل تعديل الآثار الغير مرغوبة لقواعد التجارة الدولية.

3- تحفيز دولة معينة بطريقة قوية لمطابقة أفعالها للقواعد الدولية مثل تلك المتعلقة بمنع الانتشار النووي.

4- تخفيض التهديدات العسكرية في منطقة جغرافية معينة.

5- احترام قواعد القانون الإنساني المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التجارة والصناعة وإخضاع الدول لهذه القواعد وعدم السماح لها بالإضرار وباقتصاديات الدول الأخرى التي تنتمي إلى المجموعة الدولية ومنظماتها مثل منظمة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة...إلخ.

ولتحقيق هذه الغايات تلجأ الدول في حروبها الاقتصادية إلى استعمال عديد من الأدوات والوسائل قديمة- جديدة ومنها ما هو جديد، وإذ تتعدد هذه الأدوات فإنها في نفس الوقت تختلف حسب درجة

كثافة وشكل أي صراع سياسي-اقتصادي و حسب درجة تطبيق هذه الأدوات، وما يهم هنا أن هذه الأدوات هي في النهاية عقوبات تفعلها الدول ضد بعضها البعض، وهذه العقوبات يمكن أن تكون أحادية لما يتم تفعيلها من طرف دولة واحدة وإما متعددة الأطراف لما تقوم بذلك دولتين أو عدة دول، وهي لا تتطلب فعل عسكري مستقبلي لأنها في النهاية إنذار وأحيانا عقاب يتأثر به مواطنو الدولة المعنية بالعقوبات .(Fontanel,2019)وتعتبر إيران (بسبب برنامجها النووي) نموذجا للدولة التي يجري عقابها باستعمال هذه الأدوات وكذلك روسيا بسبب حربها ضد أكرانيا سنتي 2014 و2022، ومن بين هذه الأدوات نجد:

1- الحصار الاقتصادي.

2- المقاطعة.

3- مراقبة المبادلات العالمية للدولة المعنية عبر الحصار والمقاطعة المنظمة.

4- تجميد الأصول والاستثمارات الأجنبية .

5- الهجوم السيبراني.

6- استعمال القوانين العبر- وطنية: وهي آلية جديدة للحرب الاقتصادية وتستعملها الولايات المتحدة الأمريكية حصريا حينما قررت مكافحة العجز التجاري الوطني المتعلق بالمبادلات العالمية مع الصين، حيث دخلت الدولتين ،عند وصول الرئيس ترامب إلى الحكم سنة 2016، في نزاع حاد حول الامتيازات الممنوحة للصين داخل السوق الأمريكية والمتعلقة بالطابع العمومي (ملكية الدولة) لعدة شركات صينية وحول موضوع براءات الاختراع، فاستدعت الولايات المتحدة الأمريكية ترسانتها القانونية للضغط على الصين بهدف تغيير سلوكياتها التجارية وتعدى ذلك إلى دعوة حلفائها الأوربيين إلى المشاركة في تطبيق هذه القوانين الأمريكية في نزاعها مع دولة صنفتها بالمارقة.

7-حرب العملات: وهي أيضا سلاح جديد للحرب الاقتصادية ويندرج في إطار السياسات الحمائية التي تتبعها الدول، وتلجأ إليها في ظرف يتميز بالمنافسة، وحرب العملات ترتبط ارتباطا وثيقا بأداة استعمال القوانين العبر- وطنية التي ذكرناها سابقا، و التي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إليها لمواجهة المنافسة الصينية خاصة، ومنع أي تهديد لمكانة عملة الدولار الأمريكي في المعاملات العالمية وفي عقود الشركات، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية مع الرئيس ترامب حقوق جمركية واسعة على كميات كبيرة من السلع الصينية تحت ذريعة التخفيض المصطنع للعملة الصينية(Esamert,2020)، كما نجد تحت طائلة "قانون ما بعد الحدود" سياسات عديدة تنفذها الدولة الأمريكية ضد خصومها مثل "الحصار المعلوماتي" الذي حرم شركة هواوي من رخصة أندرووید Android مما حول أنظمة الاستغلال وتخزين المعطيات إلى أسلحة تأديبية ضد الجميع(Lauria,2020).

4- سياسات القوى الكبرى للحرب الاقتصادية:

4-1 ممارسات ومناهج القوى الكبرى في حروبها الاقتصادية:

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا من الدول السباقة الى الاهتمام بموضوع الحرب الاقتصادية، مباشرة بعد زوال الاتحاد السوفياتي، حيث لجأت هاتين الدولتين في وقت مبكر، الى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتحضير الأدوات الواجب استعمالها للقيام بهده الحرب ; هذا اذا اردنا اغفال الاهتمام بالسياسات اليابانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

ففي الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت نفسها قائدة الانتصار على الاشتراكية، قامت الدولة بإعادة توجيه أولوياتها الوطنية بالتركيز على حماية تجارتها بهدف الحفاظ على ريادتها الاقتصادية العالمية حيث دخلت عصر الحرب الاقتصادية، وكانت البداية بقيام إدارة الرئيس بيل كلينتون سنة 1992 بمطالبة الكونغريس تقديم نفس الإمكانيات التي كان يقدمها خلال الحرب الباردة وتوجيهها لربح المنافسة الاقتصادية المتنامية، فقد اعتبرت إدارة كلينتون أن المعركة الاقتصادية العالمية تمثل رهانا حيويا بقدر المعركة الإيديولوجية التي كانت قائمة ضد الشيوعية، إذ صرح وران كرستوفر، وزير الخارجية أمام الكونغرس بتاريخ 13 جانفي 1993 " أن الأمن الاقتصادي الأمريكي يجب أن يرفع إلى الدرجة العليا من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، يجب علينا ترقية الأمن الاقتصادي الأمريكي بحيث نمنحه طاقة كبيرة من الموارد بقدر ما قمنا به أثناء الحرب الباردة". وعليه قام الرئيس كلينتون بخلق مركز Advocacy centreداخل وزارة التجارة كلف بتحسين شبكة المعلومات لصالح كل الإدارات بهدف الظفر بالصفقات العالمية التي تتجاوز قيمتها مليار دولار، كما تم تأسيس المجلس الوطني الاقتصادي، مهمته التركيز على المسائل الاقتصادية، وجعله تابعا للمجلس الوطني للأمن، وفي نفس الوقت أمر كلينتون كل الهيئات الاستخباراتية الوطنية القيام بعمليات مراقبة للشركاء التجاريين للدولة الأمريكية. فقد اعترف جيمس وولسي James wolseyمدير وكالة الاستخبارات في فترة 1993-1995 أن الوكالة قد أجرت عمليات تجسسية ضد مصالح مجموعة من الشركات المتعددة الجنسية الأوربية التي اتهمت بالفساد وتقديم الرشوة بالرغم من أن كلفة منتوجاتها كانت عالية ونوعيتها ضعيفة تكنولوجيا مقارنة بمنافسيها الأمريكيين، كما اتهم في نفس الوقت الحكومات الأوربية بالتواطؤ مع شركاتها حيث تقوم بحسم أموال الرشوة من الضرائب .(Laidi,2015)ولمواجهة الصين التي أصبحت لا تخفي طموحاتها العالمية، وفي نفس الوقت روسيا التي تستعمل ثرواتها من الغاز والبترول لإعادة بناء مناطق نفوذها، قامت إدارة الرئيس باراك أوباما بعد سنة 2008 اعتمادا على مفهوم "القوة الذكية" الذي قدمته سوزان نوسل Suzanne Nossel، مستشارة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، بإعادة رسم إستراتيجية شاملة، ارتكزت على مجموعة من المحاور على رأسها العمل على ضمان استقلالية أمريكا في ميدان الطاقة عبر مشاريع غاز الشيست وتقديم البدائل للمستهلكين عبر العالم للتخلص من التبعية لنفط الشرق الأوسط ومحاصرة المنتوج الروسي من جهة، ومن جهة أخرى خلق أحلاف تجارية جديدة لتدعيم التجارة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي والمحيط الهادي لمحاصرة الصين، وكانت اتفاقية الشراكة عبر الهادي (TPP) تعبيرا عن ذلك حيث استطاعت أن تضم إليها اليابان سنة .2013(Quatrepoint,2015.p44) لكن الرئيس ترامب تخلى عنها سنة 2017 بحجة أن الاتفاقية لا تخدم حقيقة المصالح الأمريكية). وقد كشفت تسريبات

ويكليكس وكذلك العميل إدوارد سنودن عن حجم السياسة الهجومية الأمريكية في الجانب الاقتصادي من خلال التجسس الإلكتروني والرقمي الذي طال العالم كله، فالهدف هو ضمان التفوق الاقتصادي الأمريكي، والأدوات لتحقيق ذلك عديدة، ففي شهر نوفمبر 2011 خلقت وزارة الخارجية "مكتب موارد الطاقة Bureau of Energy Ressources"أسندت له مهام تدعيم شركات البترول الأمريكية في البحث عن الأسواق، ولتحقيق ذلك قامت وزيرة الخارجية كلينتون بتنصيب "لجنة السياسة الخارجية" مكونة من عشرين عضوا بهدف تقديم المشورة لها حول موضوع "الأعمال" وكان أول اجتماع لهم في 19 ديسمبر 2011، هاته الشخصيات كان أغلبيتهم استراتيجيون أعضاء في الهيئات الاستثمارية لمختلف الشركات المتعددة الجنسية مثل كوكاكولا وشيفرون واستديوهات هوليود..إلخ، بينما أتى الأعضاء الآخرون من الإدارات والمؤسسات التشريعية، والجميع كلف بالعمل لتحقيق الفعالية للدبلوماسية التجارية الأمريكية، وسنة 2012 قام الرئيس أوباما بخلق "مركز ما بين الهيئات لتدعيم التجارة (IIEC) " Interagency trade enforcement centreبهدف حماية الأمن الوطني والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية حيث تعمل هذه الهيئة على جعل العمال، الشركات، المدنيين والفلاحيين الأمريكيين قادرين على منافسة الشركاء التجاريين للدولة الأمريكية وتحسين قدرة المصدرين للولوج إلى الأسواق العالمية، وتتكون عضوية هذه الهيئة، إضافة إلى ممثلين عن وزارة الخارجية، الخزانة، العدل، الفلاحة، التجارة والأمن الداخلي من عضو يمثل المخابرات الأمريكية.(Laidi,2015.p11)

أما في أوربا فقد كانت فرنسا أول من تفاعل مع موضوع الحرب الاقتصادية بعد زوال الاتحاد السوفياتي، وذلك عبر عدة تقارير رسمت التوجهات الجديدة لسياسة الدولة استندت على ضعف قدرة الشركات الفرنسية على إعادة الانتشار خارج مناطق النفوذ التقليدية لنشاطها خاصة نحو قارة آسيا، وكذلك غياب حصيلة شاملة حول انعكاسات نهاية شبكات النظام الاستعماري على الفعالية التجارية للشركات الفرنسية داخل هذه المناطق (Harbulot et Lacoye,2008.p73). وفي سنة 1997 تم تأسيس "كلية الحرب الاقتصادية" بهدف تدريس "الذكاء الاقتصادي" وإدراج ضمن مواضيعه الاستعلام الاقتصادي بشقيه الدفاعي والهجومي في سياق الحرب الاقتصادية والعولمة والوطنية الاقتصادية، كما تدرس هذه الكلية لطلبتها المبتدئين مبادئ "التفكير المختلف" والجيو-اقتصاد وجمع المعلومات عن طريق تكنولوجيات الانترنت وحروب المعلومات...إلخ (EGE :Acueil.Sit Web). وبهدف الاستعداد الدائم للحرب الاقتصادية دعمت الدولة الفرنسية منظومتها القانونية بعدة قوانين تضمنت حماية الاقتصاد الوطني والمصالح الوطنية، الصناعية والعلمية، وكذلك حماية السرية داخل الشركات مثل قاانون 30 جويلية 2018 وقانون 20 مارس 2019, ومن بين هذه التقارير تقرير مارترMartere سنة 1994 الذي دعى إلى ضرورة القيام بقراءة متأنية للمواجهات الاقتصادية العالمية المستقبلية، فراحت الدولة منذ هذا التاريخ تضع سياسة حكومية للذكاء الاقتصادي أسندت مهمتها إلى مندوب الوزارات للذكاء الاقتصادي يعمل على تنسيق مجموع السياسات الحكومية. وقد انتهت دول الاتحاد الأوربي الأخرى إلى هذه السياسات وراحت تدريجيا تتبع النموذج الفرنسي خاصة وأن فرنسا قد كانت موضوعا للحرب الاقتصادية تحت طائلة

استعمال سلاح القانون، حيث يمكن إدراج عملية شراء شركة ألستومAlstom من قبل جنرال إلكتريك الأمريكية سنة 2014 في إطار هذا التوجه، حيث كانت الشركة الفرنسية تعمل على التقارب مع الشركة الصينية شانغهاي إلكتريكShanghai Electric لكن الأمريكيين منعوا ذلك(Verdet,2020). أما في الصين وروسيا، فإن رد فعل هاتين الدولتين جاء متأخرا، بعد سنة 2000، فقد كانت سياساتهما ترتكز على الدور الذي تقوم به هيئات المخابرات والاستعلام لحماية أسواقهم وفي نفس الوقت للحصول على المعلومات التكنولوجية الضرورية للنمو. ففي الصين تضع الدولة عن طريق الحزب الشيوعي يدها على المعلومات الاقتصادية وتراقب الشركات الصينية كي لا تستول على معلومات خارج إطار مراقبتها، لكنها سنة 2006 أعدت مشروع "البرنامج الوطني المتوسط والبعيد المدى من أجل التطوير العلمي والتكنولوجي" الذي هدف إلى عصرنة الاقتصاد الصيني ليكون سنة 2020 مركزا رئيسيا وسنة 2050 الرائد العالمي للابتكار، وفي سنة 2014، بمناسبة اجتماع مجموعة دول الآبك(APEC) دعت الصين الدول الأعضاء إلى خلق منطقة تبادل حر في آسيا ومحيط الهادي لمنافسة المشروع الأمريكي لمبادرة الشراكة عبر الهادي (TPP)(Bourgeot,2015.p46) وكذلك سمحت الدولة الروسية تدريجيا بظهور المتدخلين الخواص في سوق المعلومات بمشاركة قدماء هيئات الاستعلام الروسي(Laidi,2015.p11).

2-4 المعلومة: سلاح الحرب الاقتصادية:

تستعمل الدول أسلحة متعددة قديمة –جديدة في حروبها الاقتصادية، وهي التجسس، الابتزاز، التلاعب، لكن الاختلاف في العصر الحالي يتمثل في أن هذه الأسلحة يتم استعمالها تحت غطاء القانون، بحيث يتم وضع ترسانات قانونية لحماية صادرات السلع الوطنية تحت ذريعة الرخص وفي نفس الوقت محاصرة كل الشركات الراغبة في الاستثمار داخل البلد المضيف كي لا تتجسس على معطيات ومعلومات البحث والتطوير الوطنية، وهي الحالة الأمريكية(Bauer,2020). إن التغيرات الجيو-إستراتيجية التي شهدتها نهاية الثمانينات من القرن العشرين والمتمثلة في انهيار حائط برلين ونهاية الاتحاد السوفياتي قد أفرزت ثورة أخرى في ميدان التكنولوجيا والمعلومات، هذه الثورة غيرت قواعد المنافسة العالمية التي لم تعد تعني المساهمة مع الآخرين في تحقيق نفس الهدف، بل أصبحت تهدف إلى القضاء على المنافس، والسلاح الأكثر قوة في هذه المنافسة هو المعلومة(Laidi,2015.p12). فقد انتقل المركز العصبي للشركات مع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال من "السلعة" نحو "المعلومة" التي تسمح بالحفاظ على تنافسية هذه السلعة، بل أكثر من هذا فإن هذا الهدف من المعلومة ليس الأهم في المنافسة العالمية بل إن ما هو ضروري يكمن في طريقة بيع السلعة وليس السلعة أو الخدمة ذاتها مما دفع بالبعض إلى القول، "إن معرفة توجهات عالم الغد يمثل الرهان الحقيقي لإستراتيجية الحرب الاقتصادية"(Cahen,2015.p92). كما أن المنافسة يتم ربحها عن طريق "التحضير البشري المسبق لأرضية السلوك التجاري والقدرة على تحديد الأهداف الإستراتيجية والاستثمار فيها وتحفيز النمو ثم الجمع بين الإمكانيات للوصول إلى اتخاذ قرار في الاتجاه المنشود"(Cahen,2015). وعليه فإن الدول في حاجة إلى المعلومات للحفاظ على مكانتها وتدعيم شركاتها العالمية. فقد اعتمدت الإستراتيجية الأمريكية منذ سنة 1995 على ثلاث ركائز أساسية:

أمنية، اقتصادية وثقافية، ومحور هذه الأبعاد الثلاثة هو المعلومات، حيث اعتمدت وزارة الدفاع، سنة 1999، عبر مركز التفكير التابع لها مصطلح "سلطة المعرفة" Noopolitik وجعلته أداة جديدة للجيوبوليتيك باعتبارها أصل كل السياسات. بحيث دعم أصحاب هذا المفهوم، جون أركيلا John Arquilla ودافيد رونفيلد David Ronfeld (في تقرير بعنوان « The emergence of Noopolit ») إلى جعل هذه الأداة محور لكل إستراتيجية وطنية أمريكية لأنها تسمح بالهيمنة عبر "المعرفة" باعتبار أن "سلطة المعرفة" ستهيمن على الجيوبوليتيك عن طريق التحكم الكلي والشامل في المعارف والمعطيات، ليس على أساس اختزالها في مجال المؤسسة بل كمشروع أكثر اتساعا يتعامل مع "المعلومة" كمصدر لكل القدرات السياسية، العسكرية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية(Laidi,2021). وهذه الرؤية قد أدرجها البعض في إطار الامتداد للمفاهيم التي قدمها سابقا علماء الإستراتيجية الأمريكية مثل بريزنسكي وستانلي هوفمان حول "هيمنة المعلومة" و"الثورة التقنية"(Noyer et Juanals,2008). إن امتلاك السلطة في عصر المعلومات الذي نعيش فيه قد تحول إلى يد من يمتلك هذه المعلومات باعتبارها عصب التنافسية العالمية، فالفائزون هم أولئك الذين ينجحون في جمع، تحليل واختصار مجموع المعلومات المتوفرة حول محيطهم التنافسي بسرعة أكبر خاصة وأن "المعلومة" قد أصبحت تندرج ضمن استراتيجيات "الذكاء الصناعي" باعتبارها "جيوبوليتيك تطبيقية" و "أداة ضرورية للمنافسة بين الدول وقواها الاقتصادية في العالم المعاصر" فهي (المعلومة) نفسها سلاح للذكاء الاقتصادي، الذي من مظاهره نجد عمليات دمج-شراء الشركات، وهذه العمليات يرى فيها البعض "صورة للحرب"(De Turckheim,2020) تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة اتجاه الشركات الأوربية وغيرها تحت ذريعة تطبيق القانون ضد الفساد و الرشوة، وهذا يتطلب من الدول وضع استراتيجيات ضد هجومية أو ضد تجسسية أ و بمعنى آخر استراتيجيات ضد الذكاء الاقتصادي(De Turckheim,2020).

الخاتمة:

لا يوجد لدينا براديغم واضح حول ظاهرة الحرب الاقتصادية. وهذا هو استنتاج مهم لهذه الدراسة، لكن ما هو أهم يتمثل في أن الحرب الاقتصادية لم تصبح ظاهرة واضحة ومكرسة في العلاقات بين الدول الا حديثا بالرغم من قدمها وقدم أدواتها، وهي حالة أصبحت تدعو الباحث اكثر فأثر إلى الاهتمام و التركيز على جوهرها وتوجهاتها وأدواتها وفي النهاية تأثيراتها على المنظومات العالمية ليس فقط الاقتصادية بل أيضا الجيوبوليتيكية. إن الحرب الاقتصادية أصبح ينظر إليها كبديل لظاهرة الحرب في ظرف عالمي يتميز بشدة الترابط بين الدول والمجتمعات صارت معه النزاعات المسلحة المباشرة نادرة الحدوث في مقابل التنافسية الصاعدة بين الدول والشركات المتعددة الجنسية التي فرضت سياسات جديدة وأفرزت رؤى جديدة لتطور العلاقات الدولية.

Bibliographie :

I-Livres :

-Bouthoul,Gaston (1973). **La guerre**. Paris, Que sais-je ? presse universitaires de France (cinquième édition) .
-D'Aveni,Richard (1994) **. Hypercompetion : Managing the dynamics of strategic maneuvering. USA,** Free press .
-Esambert,Bernard (1990) **. La guerre économique mondiale** .Paris, Olivier orban.
- Schmidt,Christian (1991). **Penser la guerre, penser l'économie** . Paris Odile Jacob

II-Revues :
-Bauer ,Alain(2020) . Un nouvel art de la guerre économique . **La jaune et La Rouge.** N°755. https//lajauneetlarouge.com.
-Bosserelle,Eric (2011) .La guerre économique, forme moderne de la guerre ? .**Revue française de socio-economie,** N' 8/2011 ,pp168-178 . //www.cairn.info/revue-francaise-de-socio-economie-2011-htm .

-Bourgeot,Rémi(2014/2015). Economie chinoise : Pékin es-il armé pour gagner la guerre ? . I **Diplomatie** N°24 ,Paris,Areion-groupe ,pp 47-49.

-Bouttini ,Fabian(2022). Derrière la guerre économique totale à la Roussie ; L'avenir du projet de paix par le commerce . **The Conversastion**. https// :The.conversation.com/04mai2022.
-Brasseul,Jacques(2014/2015). La Guerre Economique, dans l'histoire ; du 17 éme au 20 éme siècle . **Diplomatie** ; N°24.Paris,Areion-groupe,pp14-18.

-Cahen ;Philippe(2014/2015). Comprendre et anticiper les guerres économiques de demain . **Diplomatie** ;N°24 ;Paris,Areion-groupe , pp92-93.
-Cateura,Olivier et Poissonier, Huges(2014/2015) . Entre hypercompetition et cooperation : de la guerre à la paix èconomique . **Diplomatie** N°24 .Paris,Aeiron-groupe ,pp 37-39.

-Colle ,David (2014) . Les Théoriciens de la guerre économique . **Conflits, Revue de Géopolitique,** N° 1 hivers , Paris, Anteios (SEPA). Paris .p 16
-D'Aveni ,Richard(1998). Waking up to the new era of hypercompetition. **The Washington Quarterly,** (PDF). researchgate.net/publication.
-Delbecque ,Eric et Courtois, Lucille (2014/2015) . La nation à l'épreuve de la guerre économique **. Diplomatie** N° 24 .Paris,Areion-groupe , pp 19-23 .
- De Turckheim,Bernard(2020). Le renseignement, nerf de la guerre économique » :(Inteview avec Alix Verddet), In : **La jaune et la Rouge** N° 755.https//lajauneetlarouge.com.
-Esambert,Bernard(2020) . Guerre économique et nouvelle mondialisation . **La jaune et la Rouge (Revue)** N° 755 .https //lajauneetlarouge.com/guerre-économique-et-nouvelle-mondialisation.
- Fontanel ,Jacques(2019). Les nouvelles stratégies de la guerre économique **. Les cahiers de l'Espace Europe .** https // hal.univ-grenoble-alpes.Fr/hal-02906757/Document(PDI).consulté le 24 Juillet 2022.
- Fontanel ,Jacques et Bensahel,Liliane (2002). Guerre et économie : Les Liaisons dangereuses . **Revue Géo économie** . https://hal.univ-grenoble-alpes-Fr-document (PDF).

- Harbulot,Christien(2014) . Pour avoir un devenir, il faut penser la puissance . **Conflits,Revue de Géopolitique**, N°01 .Paris,Anteios (SEPA) ,P 13.

-Harbulot,Christian et Lacoye,Alice(2008) . La guerre économique, un instrument des stratégies de puissance . **Géo économie** N°45/2 ; pp73 à 83. Cairn.info/revue.géoeconomie-2008-page.73.htm.

- Laidi, Ali (2014 /2015). La guerre économique :une réalité malgré le deni ! L'eternel drame des grandes puissances . **Diplomatie** ;N° 24 . Paris, Areion-groupe , Pp 8-13.
-Lauria,Philippe(2020). Qu'est ce que l 'intelligence économique ? . **La Jaune et la Rouge ;** N°755/ .https//lajauneetlarouge.com.
-Oubrich, Mourad et Eric.J.Pomes,Eric (2008) . Le patriotisme économique : erreur géoéconomique ? **.** **Géoéconomie**, N°'45 /2.cairn.info/revue-géo économie.2008-2-page 85.htm.

-Quatre point, Jean Michel(2014/2015). Smart power et traités de libre échange : Quelle est la stratégie de Washington ? . **Diplomate**, N°24 ,Paris,Areion-groupe,pp42-45.
-Verdet,Alix(2020)(Interview avec Frederic Pierucci). Soupçons sur la vente d'Alstom énergie à GE . **La Jaune et La Rouge** ,N°555 . https//lajauneetlarouge.com.
III-Sites électroniques ;

-EGE : Ecole de Guerre économique (Accueil). Apprendre à penser autrement . ege.Fr/ecole.Consulté le 20/08/2022.
-Laidi,Ali (Entretien avec pascal Boniface . **Edito (IRIS) Institut des Relations Internationales et Stratégiques.** (2021). Les batailles du commerce mondial : penser La guerre économique avec et contre Michel Foucault ; 4 questions à Ali Laidi . www.https:iris.France.org.

-Noyer,Jean Mark et Juanals,Brigitte(2008). La strategie américaine du contrôle continu : de la « Noopolitik » (1999) à « Byting Back » (2007) : une création de concepts et dispositifs de contrôle des populations.http://archive Sic.ccsd.cnrs.Fr/sic .Mis en ligne le 30 Juin 2008 ; consulté le O4 Mai 2022 .